



مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة

**Journal of International Economy**  
&  
**Globalization**



مساهمة إصلاح مهنة المحاسبة في تعزيز جودة نظام المعلومات للمؤسسات الاقتصادية  
- مع الإشارة إلى حالة الجزائر -

**The Contribution of the Reform of the Accounting Profession in Enhancing  
the Quality of the Information System of Economic Institutions  
- with Reference to the Case of Algeria -**

د.سلطاني وفاء، جامعة باتنة1، باتنة، الجزائر.

د.بودرة فاطمة\*، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر.

الكلمات المفتاحية	الملخص	تاريخ الإرسال: 2019/03/02	تاريخ القبول: 2019/05/15	تاريخ النشر: 2019/06/01
نظام المعلومات؛ نظام المحاسبي المالي؛ نظام المعلومات الإدارية؛ نظام المعلومات التسويقية؛ نظام معلومات المحاسبية.	إن الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي يعتبر تغيير عميق لا يخص تقنيات المحاسبة فقط، ولكن يمس كل المجالات الأخرى، وهذا العمل المقدم يبين كيف أن نظام المحاسبي المالي أصبح يهتم بالجانب الاقتصادي للمعاملات أكثر من الجانب المحاسبي وبالتالي يؤثر على عدة عوامل أخرى تخص التنظيم في المؤسسة، فأصبح لكل من المسؤولين المحاسبين والماليين والتقنيين دور كبير في تكوين والمساهمة في تحضير نظام المعلومات، وسنحاول كذلك من خلال هذا العمل توضيح ضرورة إعادة صياغة نظام المعلومات ليتماشى ومتطلبات النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، وفي الأخير نظهر الدور الهام الذي يلعبه النظام المعلومات ومدى وضوح الإجراءات في ضمان فعالية ونوعية المعلومة.			
	<b>Résumé</b>	<b>Mots clés</b>		
	<p>Le passage au système comptable financier SCF est un changement profond qui ne se résume pas aux aspects techniques de la comptabilité, mais qui touche aussi les autres aspects.</p> <p>Ce travail montre comment le fait que le système comptable financier devienne plus économique que comptable, qui affecte des aspects de L'organisation de l'entreprise,</p> <p>Donc Les responsables comptables et financiers et mémé opérationnels sont d'avantage implique dans les Processus d'élaboration de système d'information.</p> <p>Ce travail souligne la nécessaire adaptation du système d'information au fonctionnement en système comptable et financier SCF et les normes comptables international.</p> <p>Enfin, on veut montrer aussi le rôle primordial que joue la mise au point d'un manuel de procédures détaillés pour garantir l'efficacité et la qualité du processus d'élaboration de l'information financière.</p>	<p>Système D'information; Système De Comptabilité Financière; Système D'information De Gestion, Le Marketing Système D'information; Système D'information Comptable.</p>		

\*المؤلف المرسل: بودرة فاطمة، الإيميل: [fafiboud@yahoo.fr](mailto:fafiboud@yahoo.fr)

## 1. مقدمة:

إن أي وحدة اقتصادية هي في حاجة دائمة ومستمرة إلى المعلومات لكي تضمن البقاء والاستمرار في مزاوله نشاطاتها وتحقيق أهدافها، وتحتل المعلومات المحاسبية موقعا هاما وأساسيا حيث توصف بالعينين التي ترى بهما، حيث تمثل عاملا رئيسيا من عوامل نجاح متخذ القرار، وبهذا تطلب الأمر إعداد نظام يقوم بإنتاجها وتحديد الجيد منها وتقديمه إلى الجهات التي يمكن أن تستفيد منه، ولكي تحقق هذه المعلومات فوائدها المرجوة منها يجب أن تتوفر بها الخصائص النوعية التي قام بإصدارها مجلس المعايير المالية (FASB).

ونظرا لتبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي والتي أرادت من خلاله تبني المعايير الدولية قصد تكييف محاسبتها دوليا، وبالتالي فكلاهما يعتمدان بدرجة كبيرة على المعلومة، فكلما كانت المعلومة صحيحة ودقيقة وفي وقتها وخاضعة لرقابة الداخلية الفعالة كلما كانت القوائم المالية شفافة وصادقة وتعبر عن الحقيقة الاقتصادية، فنظام المعلومات يمثل الدعامة الأساسية لهذا النظام.

**أولاً: مشكلة البحث:** تبرز مشكلة البحث من خلال السعي الحثيث من قبل الجزائر لمواكبة التطور الاقتصادي ومحاولة تبني النظام المالي المحاسبي وتطبيقه في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وبالتالي أثر على جوانب كثيرة من بينها نظم المعلومات، وبالتالي تبلورت الإشكالية التالية:

• هل يمكن تكييف نظم المعلومات المطبقة في المؤسسة وفق النظام المالي المحاسبي أم يجب تغييرها بالكامل؟

**ثانياً: فرضيات الدراسة:** في ضوء متطلبات الدراسة واستجابة لمتطلبات تحقيق أهدافها وما أسفرت عنه الدراسات السابقة قمنا بصياغة الفرضية الرئيسية التالية:

• يمكن تكييف نظم المعلومات المطبقة في المؤسسة وفق النظام المحاسبي المالي.

**ثالثاً: أهمية الدراسة:** تستمد هذه الدراسة أهميتها في تسليط الضوء على موضوع في غاية الأهمية، كون أنه:

• بتغيير النظام المطبق في المؤسسات والذي له عدة مشاكل تم ذكرها في هذه الورقة البحثية.

• إن أساس نجاح أي مؤسسة هو استفادتها بطريقة مثلى للمعلومة، وبالتالي أي تغيير في نظام إنتاج هذه

الأخيرة له عدة نتائج تنعكس على المؤسسة.

• تعدد المستخدمين لمعلومات وبالتالي ازدياد الاهتمام بها والتحقق من مدى توفر الخصائص النوعية بها.

**رابعاً: أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع نظم المعلومات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، حيث يمكن صياغة عدة أهداف على النحو التالي:

• تحديد المفاهيم الخاصة بنظام المعلومات؛

• التعرف على النظام المحاسبي المالي والمشاكل التي اعترضت تطبيقه؛

• الأولويات التي وجب أخذها في عين الاعتبار عند إعداد نظام معلومات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي.

خامسا: منهج الدراسة: من خلال الدراسات السابقة سيتم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة الإصلاح الحاسبي ودوره في تعزيز نظم المعلومات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، حيث سيتم الاعتماد على مصادر المعلومات المختلفة كالكتب والمقالات والمجلات العلمية، وغيرها من المصادر الإلكترونية.

## 2. الإطار المفاهيمي لنظام المعلومات

1.2. تعريف نظام المعلومات: للوصول لتعريف نظام المعلومات نعرف كل مصطلح على جهة أولا:

1.1.2. تعريف النظام: عند البحث في تعريف النظام نجد صعوبة الاتفاق التام بين الكتاب والباحثين حول إيجاد تعريف دقيق ومحدد له، وفيما يلي نحاول عرض بعض التعاريف، التي تناولت هذا المصطلح.

أ. إن مصطلح النظام (Systeme) مشتق أساسًا من الكلمة اليونانية (Systema) التي كانت تعني الكل المركب من عدد من الأجزاء، وعلى الرغم من أن هذا المصطلح لم يتبلور إلا حديثًا - كمفهوم علمي - إلا أنه يعد من المصطلحات الشائعة الاستخدام في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية... الخ؛<sup>1</sup>

ب. أنه مجموعة من العناصر يرتبط بعضها بعضا بشكل علاقات منظمة تسعى إلى تنفيذ مجموعة من الأهداف، ويعرف أيضا بأنه مجموعة من العناصر المترابطة التي تعمل معا بشكل توافقي لتحقيق بعض الأهداف المرسومة والغايات المدروسة.<sup>2</sup>

2.1.2. تعريف المعلومات: هناك عدة تعريف نقتصر على ما يلي:

أ. عرفت على أنها: " مجموعة من البيانات المنظمة والمرتبطة بموضوع معين والتي تشكل الحقائق والمفاهيم والآراء والاستنتاجات والمعتقدات التي تشكل خبرة ومعرفة محسوسة ذات قيمة مدركة في الاستخدام الحالي أو المتوقع، ونحصل على المعلومات نتيجة معالجة البيانات من خلال عمليات التوبيو والتصنيف والتحليل والتنظيم بطريقة مخصصة تخدم هدف معين"<sup>3</sup>

ب. كما عرفت على أنها " تعبر عن حقيقة أو ملاحظة أو إدراك أو أي شيء محسوس غير محسوس يستعمل في تحقيق عدم التأكد بالنسبة لحالة أو حدث معين ويضيف معرفة للفرد أو المجموعة".<sup>4</sup>

3.1.2. تعريف نظام المعلومات: بعدما تم تعريف النظام والمعلومات كل على حدة يمكن تعريف نظام المعلومات بشكل التالي:

أ. كما يعرف على أنه: " نظام الأفراد والمعدات والإجراءات والمستندات ووسائل الاتصال الذي يجمع البيانات ويقوم بعمليات تشكيل وتخزين واسترجاع وعرض البيانات لاستخدامها في التخطيط والموازنات التخطيطية، وفي المحاسب والرقابة وغيرها من العمليات الإدارية".<sup>5</sup>

ب. هو عبارة عن إطار شامل لمجموعة من المكونات، والتي تشتمل على العناصر والإجراءات التي تعمل مع بعضها بعضا بشكل مترابط ومتكامل من خلال تطبيق وظائف النظام من إدخال وتشغيل البيانات ثم استخراج النتائج وإيصالها إلى الفئات المستفيدة لمساعدتها في اتخاذ القرارات اللازمة لأداء وظائفها في الوقت المناسب.<sup>6</sup>

## 2.2. الوظيف الأساسية لنظم المعلومات: إن الهدف الأساسي للنظام المعلومات هو إنتاج وتجميع وتوصيل

المعلومات المفيدة لمتخذي القرارات، ولهذا وجب تأدية عدة وظائف هي: <sup>7</sup>

### 1.2.2. تجميع البيانات: هناك عدة خطوات تتم في هذه المرحلة، وهي:

- الحصر والتسجيل: يتمثل هذا النشاط في جلب البيانات الخاصة بالأحداث والعمليات إلى النظام ثم تسجيلها حتى يمكن أن تستعمل في عملية التشغيل، ويمكن تسجيل هذه البيانات في شكل مادي ملموس مثل المساندة المكتوبة، كما يمكن تسجيلها إلكترونيا مثل التسجيل على الشرائط.

- الترميز: أي إعداد البيانات في شكل أكثر ملائمة لأغراض التشغيل، حيث يتم استخدام نظام ترميز معين يمكن به معرفة هذه البيانات وعاد ما يكون الترميز باستخدام حروف أو أرقام... الخ.

- التدقيق: وهي عملية فحص البيانات لتأكد من اكتمالها وصحتها.

- التحويل: وهو النشاط الأخير في وظيفة تجميع البيانات حيث تتم عملية تحويل البيانات من وسيلة لأخرى.

### 2.2.2. تشغيل البيانات: يقصد بها تشغيل البيانات معالجتها وتحويلها إلى معلومات تفيد المستخدم وذلك من خلال:

- التصنيف: وذلك بتجميع البيانات في شكل فئات أو مجموعات حسب الأنشطة المنبثقة منها.

- الترتيب: تتمثل هذه العملية في وضع البيانات في صورة معينة طبقا لصفة شائعة بين هذه البيانات، وعادة ما يتم الترتيب على أساس الحروف الأبجدية أو تنازليا أو تصاعديا باستخدام الأرقام.

- العمليات الحسابية: يقصد بها معالجة البيانات حسابيا بغرض الحصول على نتائج هذه العمليات والتي تساعد في تحويل البيانات إلى معلومات كاملة ذات قيمة تساعد متخذ القرار في تحليل المعلومات المتوفرة لديه.

- المقارنة: أي مقارنة نوعين أو أكثر من البيانات لاستخلاص نتائج معينة أو اكتشاف حقائق لها معنى يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات.

- التلخيص: يقصد به تجميع وتركيز البيانات التفصيلية بغرض التأكيد على النقاط الأساسية أو الاتجاهات معينة في صورة مجاميع أو نتائج أو انتقاء البيانات الهامة الحساسة ضمن كم هائل من البيانات.

- التقرير: أي تقديم نتائج العمليات السابقة والتي أصبحت معلومات يمكن الاستفادة منها لمتخذي القرارات بالشكل والمضمون والوسيلة المناسبة.

### 3.2.2. إدارة البيانات: ونقصد بها:

- التخزين: يقوم نشاط التخزين في نظم المعلومات مقام الذاكرة بالنسبة للإنسان حتى تتم عملية تخزين البيانات بطريقة منظمة ومدروسة بحيث يسهل استرجاعها عند الحاجة إليها.

- التحديث: يتمثل في تعديل البيانات المخزنة لتعكس الأحداث والعمليات والقرارات المتخذة حديث، ويؤدي التحديث إلى أن تعكس البيانات المعدلة الوضع الحالي للمؤسسة.

-الاسترجاع: هو النشاط العكسي للتخزين، حيث يقصد به استدعاء البيانات المخزنة لأغراض التشغيل واستخراج النتائج.

-الصيانة: يقصد بهذه العملية إضافة، حذف، تصحيح أو التغيير الذي يجرى على الملفات التي تحوي البيانات المخزنة.

#### 4.2.2. الرقابة وأمن البيانات: وتتكون من نشاطين هما:

-التغذية العكسية: هي عملية قياس ردة فعل المستفيدين على عمل النظام، أي نقوم بتقييم النتائج عمل النظام وتصحيح الأهداف إذا كانت هناك عيوب في النظام.

-الرقابة: وهي تقييم معلومات التغذية العكسية لتحديد ما إذا كان النظام يعمل وفقاً للإجراءات التصحيحية التي قام بها المستخدمین بطلبها أم لا بخصوص المعلومات بالخصائص المطلوبة، فإذا لم تتوفر المعلومات بالخصائص المرجوة لا بد من اتخاذ إجراءات تصحيحية أخرى وعمل بعض التعديلات على المدخلات أو الأنشطة التشغيلية لنظام المعلومات حتى يمكن إنتاج المعلومات بالجودة المرغوبة.

5.2.2. تجميع وتوصيل المعلومات: تهدف هذه الوظيفة إلى نقل وإيصال المعلومات المنتجة من طرف النظام إلى الأشخاص المعنيين والمصرح لهم بالحصول على هذه المعلومات، وهي الوظيفة النهائية لنظام المعلومات ويتطلب ذلك في خطوتين أساسيتين هما:

-إنتاج التقارير والتي تحتوي على معلومات الناتجة من عملية التشغيل؛

-نقل التقارير المنتجة إلى المستخدمين.

#### 3. واقع الإصلاح المحاسبي المطبق في الجزائر.

لقد فرض التطور الاقتصادي العالمي على بعض الدول كالجزائر إعادة النظر في ممارسة المهنة المحاسبية، فانتقلت بذلك من مجرد مخطط وطني محاسبي إلى أن تتخذ نظاماً محاسبياً مالياً.

#### 1.3. الأسباب الأساسية التي أدت لإعداد النظام المحاسبي المالي: هناك أسباب داخلية وأخرى خارجية منها

ما يلي:<sup>8</sup>

##### 1.1.3. الأسباب الخارجية: منها ما يلي:

✓ يعتبر تبني المعايير المحاسبية الدولية استجابة لمتطلبات الشراكة مع الاتحاد الأوربي ومشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؛

✓ ظهرت في عدة بلدان احتياجات إضافية في التمويل من القطاع الخاص وذلك بعدما تحولت مهمة الدولة من راعية لهذا القطاع إلى مشرفة عليه؛

✓ يتطلب تطور المؤسسات لا تقتصر على الأسواق المحلية فقط بل أصبحت تلجأ إلى الأسواق المالية الدولية؛

✓ يتطلب تطور المؤسسات احتياجات معتبرة من الموارد المالية في إطار الاقتصاد العالمي الذي لا يعترف بالحدود الجمركية؛

✓ يشترط عند طلب الاستفادة من أية خدمة كانت من الأسواق المالية الدولية، الامتثال بالمعايير المحاسبية الدولية؛

✓ يستلزم التفتح الاقتصادي استعمال معلومات صحيحة وموثقة وموحدة ومعدة وفق معايير محاسبية دولية، وذلك تسهيلا لنقل المعلومات الاقتصادية ولعمليات التجميع المحاسبي للمؤسسات المتعددة الجنسيات.

### 2.1.3. الأسباب الداخلية: منها ما يلي:

✓ تحول دور الدولة في الميدان الاقتصادي والتجاري من طرف فعال إلى دور منظم؛

✓ أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يتماشى والتوجه الاقتصادي الحالي للبلاد؛

✓ المخطط الوطني يستجيب لمستلزمات الجباية؛

✓ النظرة القانونية للمخطط المحاسبي تغطي على النظرة الاقتصادية؛

### 2.3. تعريف النظام المحاسبي المالي: يعرف على أنه: «نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات

قاعدية عديدة وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة، وبنجاعتها، ووضعية خزنته في نهاية السنة المالية»<sup>9</sup>، ويطبق النظام المحاسبي المالي إجباريا على: <sup>10</sup>

• المؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛

• التعاونيات؛

• الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا

يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛

• كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

### 3.3. أهداف النظام المحاسبي المالي: من بين الأهداف المنتظر من تطبيق النظام المحاسبي المالي تحقيقها ما

يلي: <sup>11</sup>

✓ إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات وأدائها المالي ومدى احترامها لتنظيمها وطبيعتها نشاطاتها

وأحجامها؛

✓ السماح بإجراء مقارنة للقوائم المالية للمؤسسة نفسها عبر الزمن وبين المؤسسات سواء على المستوى الوطني

أو دولي؛

✓ المساهمة في التنمية وزيادة مردودية المؤسسات من خلال تقديم أفضل الميكانيزمات الاقتصادية والمحاسبة التي

توفر جودة وفعالية تسييرها؛

- ✓ نشر معلومات واقية صحيحة وموثوقة تسمح لمستعملي هذه المعلومات بمتابعة وضعية المؤسسات وبالتالي تساعد على فهم أفضل لهذه المعلومات وبالتالي تسهيل اتخاذ القرارات؛
- ✓ المساهمة في خلق قاعدة إحصائية على المستوى الوطني انطلاقا من معلومات صادقة وموثوقة ثم جمعها بشفافية من مجموع المؤسسات؛
- ✓ العمل على ترسيخ أسس الحكم الراشد في المؤسسات؛
- ✓ إن تسجيل مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسات بطريقة شفافة يسهل عمل إدارة الضرائب في تحصيل مستحقاتها؛
- ✓ ترقية التعليم المحاسبي في المدارس والجامعات بالاعتماد على قواعد محاسبية متشابهة دوليا وهو ما يؤدي إلى تأهيل مهنة المحاسبة في الجزائر؛
- ✓ استفادة الشركات متعددة الجنسيات من هذا النظام للقيام بممارساتها المحاسبية في مختلف الدول.

### 4.3. بعض المشاكل التي تعترض تطبيق النظام المحاسبي المالي:

- تطوير البرامج الآلية، والتطبيقات المعلوماتية، وكذا إجراءات التسيير، فإن النظام الجديد يعرف المحاسبة المالية على أنها نظام لتنظيم المعلومة، كما يقع على عاتق المؤسسة إعداد الإجراءات الضرورية لتنظيم المحاسبة، والمراقبة الداخلية والخارجية يجب أن تكون هذه الإجراءات موثقة ومكتوبة:<sup>12</sup>
- ✓ إجراءات غلق الحسابات وإعداد القوائم المالية؛
  - ✓ إجراءات خاصة بالملحقات؛
  - ✓ إجراءات لحساب تكلفة الإنتاج (في ظل وجود نقص نشاط الفعالية)؛
  - ✓ إجراءات حساب انخفاض القيمة؛
  - ✓ إجراءات المتابعة المحاسبية والمعلوماتية للأصول؛
- ✓ أنه لم يتم الاعتماد على خبراء جزائريين في تحضيره بل على خبراء أجانب رغم عدم و نقص معرفتهم بالنظام الجبائي والقانون التجاري، وحتى الواقع الاقتصادي والتطبيق المحاسبي؛
- ✓ فرض تطبيقه SCF دون التحضير له، فلا يمكن تطبيق نظام مالي ومحاسبي جديد دون إصلاح بيئة تطبيقه، ونقصد بها إصلاح النظام الضريبي، القانون التجاري وحتى تدريسه في الجامعات وتكوين المحاسبين والموظفين المعنيين، فهو نظام كامل يمس عدة مجالات، وحتى إطارات المؤسسة الجزائرية من مهندسين وتقنيين ومسيرين وحتى المضاربين في الأسواق المالية و... الخ.
- ✓ لقد تم فرض تطبيق هذا النظام دون منح فرصة للمؤسسات، والشركات حتى للقيام بأعمال التسوية المطلوبة خاصة الجرد المادي وتقريبه من المحاسبي، واستخراج الفروقات، وإخراجها من ميزانية هذه الشركات، وتعديل بعض الحسابات وإعادة ترتيبها.

- ✓ المطلوب بعد عملية تكوين الإطارات والمحاسبين تحضير مجموعة من الإجراءات "procédure" لتسهيل تطبيق، هذا النظام تعديل نظام المعلومات وتطويره بما يتناسب مع متطلبات هذا النظام الجديد.
- ✓ لم تأخذ الجزائر بتطبيق المعايير الدولية كما هي، بل تم تعديل بعضها، وأخذ ببعض المعايير والتخلي عن أخرى؛
- ✓ فقد أخذ بالمعيار IAS 16 الاستثمار المادي و IAS 17 التمويل التجاري.....
- ✓ وقد رفض المشرع الجزائري التسجيل بغير العملة الوطنية، حسب الجريدة الرسمية بخلاف المعيار الدولي IAS 21 حسب المادة 28 من القانون الصادر في 2007/11/25 "أن النقود التشغيلية هي الدينار الجزائري وباقي العملات هي أجنبية، وهذا عكس ما جاء به المعيار IAS 21 " على أن النقود التشغيلية هي نقود المحيط الاقتصادي الأساسي التي تشتغل فيه المؤسسة، فمثلا شركة سوناطراك فان رقم أعمالها غالبا ما يكون بالدولار الأمريكي 80%، فكان من المفروض أن يكون الدولار الأمريكي هو العملة التشغيلية لسوناطراك أي تسجل به جميع معاملاتها اليومية.
- ✓ بينما تم اختيار طريقة واحدة لتسجيل الإعانات الحكومية الموجهة لشراء استثمار، فحسب المعيار الدولي 20IAS يمكن للمؤسسة أن تسجل الإعانات الحكومية الموجهة للاستثمار بطريقتين:
- ✓ أما أن تنقص من قيمة الاستثمار؛
- ✓ تسجل في حساب رأس المال وتطفأ حسب وتيرة اهتلاك الاستثمار المعني لتسجل في النتيجة؛
- ✓ بينما اختاره الجزائر تطبيق الطريقة الثانية كما أشارت له المادة 2\_124 الإعانات الجريدة الرسمية العدد 19 الصادرة في 2009/03/25؛
- ✓ إن النظام المحاسبي المالي الجديد يجب أن يواكب التطور الحاصل على المستوى العالمي، حيث أن هذا النظام مستمد من المعايير الدولية الدائمة التغيير، ومنه فان الجزائر أمام خيارين كلاهما صعب:
- ✓ إما أنها تعتمد على تكييف المعايير الدولية حسب الواقع الاقتصادي للدولة الجزائرية وهذا يتطلب جهد مضاعف، حيث تكييف المعايير الدولية يتطلب كذلك تكييف للقوانين و التشريعات الأخرى المرتبطة بها، ومنها "القانون التجاري والجباية".
- ✓ ولكن إذا اعتمدت الجزائر هذه الطريقة، فان المؤسسات الجزائرية مطالبة بإجراء تعديل للقوائم المالية، لكي تتوافق مع المتطلبات الجبائية (الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية يتطلب إجراء عدد من العمليات المحاسبية المعقدة).
- ✓ تعديل القوائم المالية لكي تتوافق مع متطلبات الإفصاح وفق المعايير الدولية، ذلك لأن الجزائر أمام التزامات إقليمية "الشراكة مع الاتحاد الأوروبي" والتزامات دولية "عرض القوائم في الأسواق المالية".
- ✓ إما أنها تعتمد على أخذ المعايير الدولية كما هي، أي دون تغيير أو تكييف أي تطبيق كامل للمعايير، وبالتالي تفقد الجزائر هيمنة الدولة على القطاع الاقتصادي.





## 2.4. نظام المعلومات المحاسبي:

✓ مفهوم نظام المعلومات المحاسبي: قبل تعريف النظام محاسبي نعرج على تعريف المحاسبة المالية حيث:  
تعرف المعلومة المحاسبية على أنها: "كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظام المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا، وبذلك فهي تمثل ناتج العمليات التشغيلية التي تجري على البيانات المحاسبية والتي تستخدم من قبل الجهات الداخلية والخارجية التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية وبما يحقق الفائدة من استخدامها.<sup>16</sup>  
واعتمادا على التعريف السابق يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبي على أنه: مجموعة الأفراد والمعدات والمستندات التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معين وذلك طبقا لمجموعة من السياسات والإجراءات من أجل معالجة بيانات معبرة عن أحداث اقتصادية بهدف اعداد معلومات تفني باحتياجات مجموعة مختلفة من المستخدمين.<sup>17</sup>

## ✓ عناصر نظام المعلومات المحاسبي: والتي يمكن حصرها في سبعة عناصر هي:<sup>18</sup>

1. الأهداف والخطط: يهدف نظام المعلومات المحاسبي إلى تحقيق أهداف عديدة تعكس القوة المحركة وراء النظام وأغراضه.
2. قاعدة البيانات: عادة يتم الاحتفاظ بقاعدة نظام المعلومات المحاسبي لغرض استرجاعها لاستخدامها فيما بعد، وهنا تستخدم وسائل التخزين المختلفة مثل الوثائق والسجلات والأقراص المرنة أو المدججة، وتجدر الإشارة أن الهدف من عملية تخزين البيانات هو ليس وفرة البيانات الراكدة بكميات كبيرة، وإنما وجوب تحديث البيانات المخزونة بشكل متكرر للمحافظة على حداثتها.
3. المدخلات: وهي عبارة عن البيانات التي يتم جمعها من المصادر الداخلية والخارجية والتي تتعلق بأنشطة المنظمة ذات العلاقة، كالعمليات الإنتاجية والتسويقية والإدارية، وتلك الخاصة بالأوضاع الاقتصادية والسياسية والتقنية والاجتماعية، فضلا عن البيانات الخاصة بالمنافسين، ومن جهة أخرى إن دور نظام المعلومات المحاسبي يتوسع ليشمل البيانات المحاسبية غير التقليدية الأخرى لمساعدة المستخدمين من اتخاذ القرارات بشكل أفضل كالمعلومات اليومية من الأسواق عن حجم المبيعات، والأسعار الجارية للمنتجات وأسعار المنافسين وأسعار الأسواق.
4. العمليات: وهي عبارة عن تحويل البيانات عن طريق تسجيلها وتبويبها وترتيبها وإجراء العمليات الحسابية عليها ثم عرضها بشكل معلومات تتفق مع الموقف أو القرار المراد اتخاذه، وتجدر الإشارة هنا أنه يمكن أن يكون نظام المعلومات المحاسبي نظاما يدويا بسيطا يعتمد بشكل أساسي على الورقة والقلم.
5. المخرجات: من الواضح أن نظام المعلومات المحاسبي الموجه للقرارات ينبغي أن ينتج معلومات تقابل احتياجات مستخدميه، وإن أكثر مخرجات نظام المعلومات المحاسبي شيوعا هي التقارير المالية مثل قائمة الدخل.

6. **التغذية العكسية:** وهي عبارة عن مخرجات النظام أو المعلومات التي يعاد إدخالها مرة ثانية في دورة جديدة إلى النظام لاستخدامها كمدخلات من أجل تحسين مسار النظام وتطويره وضمان تكيفه مع بيئته لتحقيق الأهداف المرسومة.

7. **المستخدمون:** يطلق هذا المصطلح على الناس الذين يتعاملون مع النظام ويستخدمون المعلومات التي ينتجها، وقد يكون هؤلاء من داخل المنظمة كالإدارة والعاملين أو من خارج المنظمة كالمستثمرين والزبائن والحكومة والمجتمع.... الخ.

### 3.4. نظام المعلومات التسويقي:

#### 1.3.4. مفهوم نظام المعلومات التسويقية: يمكن تعريفه:

✓ يعرف نظام المعلومات التسويقية بأنه "الهيكل من الأفراد والمعدات والإجراءات المصممة لجمع، تصنيف، تحليل، تقييم وتوزيع في الوقت المناسب للمعلومات الحديثة والدقيقة المستقاة من المصادر الداخلية والخارجية للمؤسسة، والموجهة أساساً لخدمة القرارات التسويقية".<sup>19</sup>

✓ "ذلك النظام الفرعي الذي يختص بعمليات جمع ووصب وتبويب وتحليل وتخزين واسترجاع البيانات والمعلومات التسويقية، ويعمل على انسيابها بدون عوائق بما يمكن المدير من أن يتدبر بحكمة ولياقة ووظيفته الإدارية بما يساعد على تعميق ممارسته الإدارية والتسويقية، بتوجيهه نحو المخرجات أكثر من اهتمامه بالمدخلات".<sup>20</sup>

#### 2.3.4. أهمية نظام المعلومات التسويقي في المؤسسة: لنظام المعلومات التسويقية أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة

وذلك من خلال المزايا التي يمكن أن يعزز بها النشاط التسويقي في المؤسسة خاصة الدور الذي تلعبه المعلومات التي يمكن استخدامها في مجالات متعددة أهمها ما يلي: <sup>21</sup>

✓ تخطيط الفئة المستفيدة من الخدمات أو السلع المقدمة من طرف المؤسسة وبالتالي تقدير احتياجات المؤسسة من التسهيلات والموارد المختلفة وتحديد أولويات الحصول عليها.

✓ ترشيد القرارات التسويقية المتعلقة بالمنتج وتسعير المنتجات وتقسيم السوق واختيار منافذ التوزيع وكذا القرارات المتعلقة بتحديد المزيج التسويقي الأمثل.

✓ تزويد وظائف المؤسسة بالمعلومات الوظيفية.

✓ مساهمة في التعرف على مدى كفاءة المؤسسة في أداء الأنشطة التسويقية المختلفة، وذلك من خلال مساهمتها في إنجاز خطوات الرقابة على الربحية والرقابة الدورية على الخطط التسويقية وكذا الرقابة الاستراتيجية للبيئة التسويقية الداخلية والخارجية.

✓ تشجيع الإدارة التسويقية على تحمل المخاطرة والبحث الدائم عن الفرص التسويقية والتي لا تتضح أبعادها إلا بتوافر المعلومات التسويقية المناسبة.

### 3.5. نظام معلومات الموارد البشرية:

#### 1.3.5. تعريف نظام معلومات الموارد البشرية: يمكن تعريفه على أنه:

✓ ذلك النظام الذي يتم تصميمه للقيام بوظيفة إدارة الموارد البشرية، والسعي بصفة أساسية إلى توفير المعلومات التي يحتاجها المدراء لاتخاذ القرارات المتعلقة بفعالية كفاءة استخدام العنصر البشري والرفع من مستوى أدائه، ليؤدي دوره في تحقيق الأهداف التنظيمية.<sup>22</sup>

✓ هو مجموعة من التسهيلات المادية والمعلوماتية والبشرية ... التي تعمل بشكل متكامل من أجل إسناد عملية صناعة القرارات المتعلقة بإدارة الموارد البشرية في المنظمة وفي كافة مستويات الإدارة".

#### 2.3.5. أهمية نظام المعلومات البشري في المؤسسة: إن استخدام نظام المعلومات يساعدها على قيام بوظائفها والتي من أهمها:<sup>23</sup>

✓ وضع الخطط الاستراتيجية لقوة العمل من خلال مقارنة حاجات المؤسسة من القوة العاملة مع المعروض منها من داخلها وخارجها وعرض البدائل لمعالجة الفروقات؛

✓ بناء ملفات شخصية خاصة عن لكل عضو في المؤسسة تحتوي على المعلومات الضرورية عنه من حيث الحالة الاجتماعية والمؤهل.... الخ.

✓ وضع جداول ولوائح تفصيلية وإجمالية توضح فيها طبيعة الموارد البشرية في المؤسسة من حيث متوسط العمر، طبيعة المهارات... الخ؛

✓ وصف كامل لجميع الوظائف المتاحة في المؤسسة من خلال تحديد متطلبات كل وظيفة، المهام الموكلة إليه ...؛

✓ تنظيم شؤون العاملين الإدارية والجزائرية، كالإجازات، التعيين،... الخ.

#### 6. النظام المحاسبي المالي، المعايير المحاسبية IFRS/ IAS وأولويات نظام المعلومات بالمؤسسات الجزائرية:

إن تأثير النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية على نظام المعلومات أثار كثير من الأسئلة وأسأل كثير من الحبر، حيث أن الكثير من الشركات قد بدأت مبكرا في البحث وتطوير نظم معلوماتها ليتماشى مع النظام المحاسبي المالي، ولكن الشركات التي تأخرت في ذلك قسمت تطوير مشروع نظام معلوماتها إلى عدة مراحل بدأ بالأكثر أهمية أي (نظام المعلومات المحاسبي ثم الإنتاجي ثم التسويقي)، لكن من المفترض أن تكون كل نظم المعلومات هذه جاهزة قبل 2010 (سنة أول تطبيق)، لكن الجزائر من بين الدول التي أرادت أن تبني المعايير الدولية لكن دونما تحضير لتطوير نظام المعلومات، ونظرا لاختلاف نشاط وحجم المؤسسات، فانه لا يمكن أن يكون هناك نظام معلومات موحد، وبالتالي لكل شركة نظام المعلومات يختلف حسب حجمها وأهدافها ونشاطها.

1.6. إشكالية نظام المعلومات: الصعوبة هي أن كل من النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية منظمة بشكل تفس النظام المحاسبي، والتشغيلي، ومرتبطة ارتباط وثيق بأنشطة المؤسسة، وإن اقتراح نظام معلومات موحد لكل الشركة أمر غير عقلائي، ولا تعفى الشركة من القيام بتحليل خاص حسب خصوصية كل فرع ووحدة، حيث أن جميع نظم المعلومات تتطلب التغيير، ففي الواقع هذا المحيط يتغير (يتسع ويضيق) حسب حجم الشركة ونشاطها وتنظيمها وحتى حسب محيطها المعلوماتي وهناك:

✓ **نظم المعلومات على مستوى المجموعة « le groupe »**: وهذا الذي بدأت به ووفقت فيه، من أهم خصائصه انه متجانس في الغالب، وبالتالي فإن التصميم الموحد لكل الهياكل، يشكل اختصار للوقت والجهد وحتى عدد الإجراءات، لكن إذا كان غير متجانس فانه يؤدي إلى إنفاق تكاليف استثنائية إضافية.

✓ **نظم المعلومات على مستوى الفروع والوحدات**: وهنا التحليل ينصب أكثر على تصميم نظم معلومات وإمكانية تطويرها، وهذا الأخير لم تنجزه بعد ويتطلب مجهودات مضاعفة.

2.6. استراتيجية التحول: إن معظم الشركات قد واجهت تحديان عظيمان أثناء وبعد سنة 2010 في الانتقال وهما:

✓ الجدول الزمني المفروض من طرف السلطات التشريعية، أي يجب تطبيق النظام مع بداية 2010؛

✓ نظم المعلوماتية الموجودة عندها، هل يجب تطويرها أم إلغائها وتبديلها بنظم جديدة؛

وبالتالي فرض على الشركات من ناحية الوقت أن تحكم بين التشغيل والتكاليف فكانت هذه الاحتمالات:

● **الاحتمال الأول**: إعادة بناء نظام معلومات وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية، وهو الحل الذكي وأكثر دقة وشمولية، وذلك إذا كان نظام المعلومات الجديد يضمن شمولية لكل الوظائف والتطبيقات المفروضة من النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، وبالتالي إعدادة يشمل كل الوظائف حتى التقنية والتشغيلية.

● **الاحتمال الثاني**: استراتيجية مواجهة الاحتياجات أي كلما دعت الحاجة، وذلك بترتيب الأولويات حسب حاجة المؤسسة، حتى وإن تطلب العمل بالطريقة اليدوية، وضمان الانتقال من المخطط المحاسبي إلى النظام المالي SCF /PCN بتدرج يضمن سلامة وصحة البيانات.

مما سبق فانه من المحتمل أن تتخذ معظم الشركات استراتيجية مختلطة، لمواجهة مشكلة الوقت فالاحتمال الأول وهو الذي يتطلب وقت طويل، وتكاليف أكبر" حيث يتم إما بشراء أو إمضاء صفقات مع شركات أجنبية للقيام بإعداد هذا النظام وخاصة بالنسبة لشركة كبرى كسوناطراك، والطريقة الثانية تبدوا بدائية، ومعروف أن متطلبات المؤسسة من المعلومات كثيرة إذا أرادت تطبيق المعايير الدولية لتعرض قوائمها في الاسواق المالية العالمية.

1. **الاختيار الاستراتيجي**: إن الاختيار الاستراتيجي هو الذي يوفر للمؤسسة التالي:

✓ الحفاظ على نظام التقرير الداخلي، مع الأخذ في الاعتبار انه يجب أن يعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة؛

✓ تطوير نظام التقارير الداخلية، ليأخذ في الاعتبار المعايير الدولية، وبالتالي يجب على كل الفاعلين في المؤسسة تغيير طرق التقارير الداخلية (طرق تحضير ومراقبة الموازنات وحتى طرق التسيير...)، مع الأخذ بعين الاعتبار إشكالية توقيت التقارير (مدة وتاريخ التقارير)؛

✓ التحكم في مدة تحضير التقارير، حيث من الممكن أن تواجه المؤسسة الالتزام بتقديم تقريرين (تقرير خارجي وفق المعايير الدولية وتقرير آخر وفق متطلبات الإدارة الداخلية لإدارة الضرائب...)، وهذا من شأنه أن يشكل تداخل وتأخير في تواريخ إقفال الحسابات؛

✓ تطوير القواعد الجبائية لتتماشي مع التطور المحاسبي.

### 3.6. أهم أنظمة المعلومات التي تم التركيز عليها من قبل المؤسسات:

هناك عدة أنظمة معلومات في المؤسسة، لكن سوف نتطرق ونقتصر على أهمها:

**1. نظام المعلومات التجميعي:** والذي يعتمد على المعيار 1 IAS عرض القوائم المالية، والمعيار 14 IAS معلومات قطاعية ويحرص على تطبيق المعايير 27-IAS 28-IAS 31-IAS 41، حيث أن التغيير لا يمس فقط شكل القوائم المالية إلى أصول جارية وغير جارية، ولكن يمس كذلك المضمون بشكل أكبر، محيط التجميع، حدوده وكذا اختيار طريقة التجميع "الشركات تحت السيطرة"، وكذا فإن المعايير الدولية شددت في تاريخ إقفال الحسابات للوحدة الأم، وحساباتها الفرعية أي الوحدات التابعة لها.

إن أهم انتقاد يوجه لمؤسسة فيما يخص هذا النظام، أنها أعدت نظام معلومات تجميعي بسيط جدا يقوم بتجميع الحسابات وعرضها في القوائم المالية فقط أي يهتم بالشكل المعلومة المجمعة دون المحتوى والتي من المفروض أن تخضع لشروط ومقاييس عديدة فرضتها كل من المعايير المحاسبية الدولية وحتى النظام المحاسبي المالي أيضا منها التحيين وتسجيل انخفاض القيمة.

**2. نظام المعلومات المحاسبي:** من حيث المبدأ فإن للمعايير الدولية والنظام المحاسبي المالي أثر كبير على المعلومات المالية للمؤسسة، لكن عدد محدود منها فقط له تأثير على نظام المعلومات للمؤسسة وذلك حسب طبيعة ونشاط كل شركة، فمثلا المعيار 41 IAS لا يمس كل المؤسسات، ومن أهم المعايير التي تمس نظام المعلومات المحاسبي هي: 16 IAS / 2 IAS / 17 IAS / 23 IAS / 36 IAS / 19 IAS / 18 IAS / 21.

لم تعد المؤسسة حتى اليوم أي تغيير على نظم معلوماتها القديمة ما عدى تلك المتعلقة بالمخزونات وتقييمها الأولى فقط، ولم يتم التعرض لحالة انخفاض القيمة، وكذا الأمر بالنسبة للتشبيات المادية فقد مس التغيير التقييم الأولى والتجزئة إلى مركبات أما التقييم البعدي فلم يتم الاعداد له، أما باقي المعايير فلم يتم التعرض لهم.

أ. تسيير الخزينة: وهنا نقصد بها المعيار 39 IAS المشتقات المالية وخاصة: الترتيب المحاسبي (لمحفظة الأوراق المالية)، وطرق تقييم الأصول والخصوم المالية.

ب. تسيير الاستثمارات: وتشمل المعايير IAS16، IAS38، IAS20، IAS17، IAS36، IAS23، IAS40، IAS14، حيث يجب أن يضمن نظام المعلومات التالي:

- تسيير و متابعة تسجيل و تقييم المركبات؛
- تسيير و متابعة تسجيل و تقييم وحدة توليد النقد UGT؛
- يشمل مجموعة من الإجراءات توضح كيفية و طريقة إعادة التقييم.

أما بالنسبة للمؤسسات الجزائرية فإنها لم تدخل إلا تغييرات طفيفة على نظام معلوماتها القديم، يمكن ان اجملها في التقييم الاولي لتثبيتات المادية و المعنوية فقط، ولم يتعرض للحالات الاخرى أي ايجار تمويلي او قرض ام اعانة..

ت. تسيير المستخدمين: وهذا كذلك يتطلب نظام معلومات دقيق وفعال، وأهم المعايير التي تمس بهذا النظام IAS19 الامتيازات الممنوحة للمستخدمين، فهذا نظام المعلومات يجب أن يسهل عملية حساب AFC علاوة نهاية التشغيل "التقاعد"، ومنحه الميدالية المسلمة للعمل بعد سنوات من العمل داخل المؤسسة 15 سنة / 20 سنة و 25 سنة، وبتالي فنظام المعلومات أصبح يتطلب معلومات كافية و دقيقة حول العامل منذ أول يوم توظيفه إلى آخر يوم عمله أي قاعدة معلومات شاملة تتضمن: تاريخ بداية العمل؛ المناصب التي شغلها؛ الشهادات التي يحملها؛ الترقيات و التكوين؛ العطل المرضية و عدد الغيابات؛ الأجر الذي يتقاضاه.

ولقد وافقت المؤسسات الجزائرية على اعداد نظام معلومات جديد يتماشى ومتطلبات المرحلة.

3. نظام المعلومات التسويقي: ويمس المعايير IAS11 عقود الإنشاء، IAS 14 معلومات قطاعية؛ وهذه المعايير تمس خاصة رقم أعمال المؤسسات، وبالتالي هذا النظام يضمن تسجيل الإيرادات و متابعة النفقات لكل عقد من عقود الإنشاء، وكذا متابعة الموازنة التقديرية المخصصة لتنفيذ كل عقد على حدى، وبتالي فنظام المعلومات أصبح يتطلب:

- تصنيف لكل العقود و الصفقات حسب طبيعتها، مبلغها، السنة، المدة، العميل أو المورد؛
- معلومات حول العملاء و الموردين؛
- معلومات حول الأسواق الوطنية والدولية؛
- معلومات مالية نسب الفائدة، التحيين، القروض، البورصات، الأسهم، السندات...

بالنسبة للمؤسسات الجزائرية فإنها لم تدخل أي تغييرات على نظام معلوماتها القديم.

#### 4. التغذية العكسية:

إن نظام المعلومات يجب أن يضمن التغذية العكسية السليمة في الوقت المناسب، تضمن له استحداث نفسه بنفسه وتصحيح الأخطاء والتقليل من المخاطر.

وفي الاخير فإن نظام المعلومات هو مشروع في حد ذاته يسعى لتطوير الشركة.

## 7. الخاتمة:

إن الجانب النظري لنظام المحاسبي المالي وللمعايير المحاسبية الدولية من أروع ما جاد به الفكر البشري المحاسبي إلا أن البيئة الجزائرية والعوائق التي تعترض طريقه قد لا تعكس الحقيقة ولا تحقق الأهداف المبتغاة من تطبيقه، والمؤسسات الجزائرية تعاني من عدم توفر نظام معلومات متطور يساعد على توفير المخرجات الضرورية في الوقت المناسب، بالإضافة إلى نظام مراقبة داخلي يتماشى ومتطلبات هذا النظام و ذلك لنقص في الإجراءات المساعدة والمبينة لكيفية تطبيق النظام المحاسبي المالي، ومنه وجب:

- ✓ تحديث نظم المعلومات مهم وضروري في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، وتكمن أهمية هذا التحديث في تمكين المحاسب في أداء مهمه السابقة بوجود نظام محاسبي حديث ومتكامل يتيح له إنتاج بيانات وتقارير بصورة دقيقة وفي الوقت المناسب وبالتكلفة المقبولة،
- ✓ النظام المحاسبي المالي سوف يؤدي إلى تحسين نوعية المعلومة المالية من جهة، وتغيير النظرة السائدة للتوظيف المحاسبية ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة من جهة أخرى حيث أصبحت تمثل مصدر المعلومات؛
- ✓ يتطلب تطبيق المعايير المحاسبية الدولية مجموعة من المقومات في البيئة الاقتصادية، بالإضافة إلى توفر الإطارات الكفاء المعنية بتطبيقها؛

## التوصيات:

- استنادا للمراجعة النظرية للدراسة وبناء على نتائج، و للحصول على نظم معلومات تتماشى ومتطلبات النظام المحاسبي المالي فقد تمت التوصية بما يلي:
- ✓ توسيع دائرة التكوين لتشمل كافة المعنيين بتطبيق SCF والمعايير الدولية، خاصة أولئك الأكاديميين والمكونين والمستشارين للمؤسسات الاقتصادية؛
- ✓ ضرورة تكييف SCF مع مستجدات التي تظهر في المعايير المحاسبية الدولية؛
- ✓ دراسة تجارب وخبرات الدول المتقدمة في المجال المحاسبي ومحاولة الاستفادة منها في تطوير الأنظمة المحاسبي المحلية؛
- ✓ مد جسور التعاون بين المؤسسات والجامعات لأن من شأن الجامعيين والمتربصين أن يساهموا بشكل كبير في إثراء البحث العلمي ومساهمة في بناء مؤسسات، وعدم استخدام سياسة الانطواء والانعزال على المحيط الخارجي، واعتبار المتربصين على أنهم دخلاء على المؤسسة.



## 8. قائمة المراجع:

- <sup>1</sup> مرمي مراد، "أهمية نظم المعلومات الإدارية كأداة للتحليل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطات، جامعة سطيف بالجزائر، 2010، ص3.
- <sup>2</sup> محمد الطواب، "تقنية تحليل المعلومات"، مشروع بحث لنيل درجة الماجستير MBA، تخصص إدارة أعمال، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، يناير، 2012، ص23.
- <sup>3</sup> بن خروف جلييلة، "دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات"، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة بومرداس بالجزائر، 2009، ص29.
- <sup>4</sup> مرمي مراد، "مرجع سبق ذكره"، ص14.
- <sup>5</sup> بن خروف جلييلة، "مرجع سبق ذكره"، ص43.
- <sup>6</sup> إدمون طارق إدمون جل، "مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية"، رسالة مقدمة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة شرق الأوسط، أيار 2010، ص15.
- <sup>7</sup> بن خروف جلييلة، "مرجع سبق ذكره"، ص43.
- <sup>8</sup> مسعود دراسي، "مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير الدولية المحاسبية"، مقال بملتقى وطني تحت عنوان (مقارنة النظام المحاسبي المالي بالمعايير الدولية للمحاسبة)، 2012، ص12.
- <sup>9</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 74، المادة 06، ص4.
- <sup>10</sup> لزعل محمد سامي، "التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"، مذكرة مقدمة لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة، دفعة 2011\_2012، ص26.
- <sup>11</sup> مسعود دراسي، "مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير الدولية المحاسبية"، مقال بملتقى وطني تحت عنوان (مقارنة النظام المحاسبي المالي بالمعايير الدولية للمحاسبة)، 2012، ص12.
- <sup>12</sup> SALAH ABCI, Un Manque De Préparation Au Nouveau Système Comptable, El Watan Economie, Algérie, du 15 au 21 Janvier 2008, P3 .
- <sup>13</sup> اسماعيل مناصرية، "دور نظام المعلومات الإدارية في الرفع من فعالية عملية اتخاذ القرارات الإدارية"، مذكرة مقدمة لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة المسيلة، 2004، ص50.
- <sup>14</sup> مرمي مراد، "مرجع سبق ذكره"، ص14.
- <sup>15</sup> اسماعيل مناصرية، "مرجع سبق ذكره"، ص50.
- <sup>16</sup> مليكة زغيب، "دور النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة في الجزائر"، مداخلة في ملتقى وطني بعنوان (حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري)، جامعة محمد خيضر بيسكرة، 2012، ص10.
- <sup>17</sup> ياسر صادق مطيع، "نظم المعلومات المحاسبية"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن، 2007، ص15.
- <sup>18</sup> إبراهيم ميده، "العوامل المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الاستراتيجية"، مقال بمجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الأول، 2009، ص535.
- <sup>19</sup> العايب أحسن، "دور الترويج في تسويق الخدمات الفندقية"، مذكرة مقدمة لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص تسويق، جامعة سكيكدة بالجزائر، 2009، ص41.

- <sup>20</sup> العيد فراحتية، " دور نظام المعلومات التسويقية في التخطيط للنشاط التسويقي والرقابة عليه"، مذكرة مقدمة لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص علوم التسيير، جامعة المسيلة بالجزائر، 2006، ص49.
- <sup>21</sup> علي بن يحيى عبد القادر، " دور نظم المعلومات التسويقية في التصد البيئي لزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية"، مداخلة في ملتقى الدولي الرابع بعنوان (المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية)، ص4.
- <sup>22</sup> مرمي مراد، "مرجع سبق ذكره"، ص50.
- <sup>23</sup> زاوي صورية، " دور نظام معلومات الموارد البشرية في تقييم أداء الموارد البشرية في المؤسسة"، مقال بمجلة (كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية)، العدد 7، جامعة بسكرة بالجزائر، جوان 2010، ص04.